جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
العراق – النجف الأشرف

المسؤولية المدنية للمحُكِّم في التَّحكيم التِّجاري (دراسة مُقارنة)

تقديم

رعد أحمد حسين عبد الله

رسالة مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون الخاص

إشراف

د. عبد الرزاق أحمد محمد

أستاذ القانون المدني المساعد

1444هـ 2022م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة النساء, الآية:58)

الإهداء

أهدي هذا الجهد العلمي إلى:

- شفيع الأمة سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم.
- موجهي وناصحي (أبي)
- النور الذي أستضيء به (أمي الغالية)
- من آنس وجودهم حولي (إخوتي)
- الذين لا يفارقون فكري ويضيئون سمائي (أولادي).
- من ساندت وشجعت وصبرت (زوجتي).

الباحث

شكر وعرفان

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف أ.م.د.عبد الرزاق أحمد محمد الذي أسعدني بقبول الإشراف على هذه الرسالة, فكان خير موجه ومرشد, وأعطاني من النصائح والتوجيهات التي أعانتني إلى إيصال هذا البحث إلى أيدي السادة أعضاء لجنة المناقشة والذين أتوجه لهم بشكري وتقديري لقبولهم مناقشة رسالتي, ووضع الملاحظات العلمية التي ستكون محل تقديري واهتمامي, كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذة المعهد الذين قدموا لنا كل النصح والإرشاد, والموظفين الذين قدموا لنا كل التسهيلات والخدمات, وأخص بالذكر موظفي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا, الذين ساعدوني في جمع المصادر وتسهيل الوصول إليها, ولم يبخلوا بأي نصح أو إرشاد, فلهم مني جميعاً كل الشكر والامتنان.

الباحث

مُلخَّص الرسَّالة

يقوم التحكيم عندما يقرر الخصمان اللجوء إليه لتولي مهمة الفصل بالنزاع بدل القضاء وبرضاهما, وغالباً ما يكيف على أنه عقد بين طرفين متنازعين يجعلان فيه برضاهما شخصاً آخر حكماً بينهَما لفصل خصومتهما. فالتحكيم من طرق فضِّ النزاعات الحديثة والمتلائمة مع المتغيرات والتطورات المستحدثة، كما يجد القائمون على هذه الأعمال، بأن التحكيم أفضل وسيلة لتجنب كثرة الإشكالات وتلافي كثير من العيوب التي يحتمها الالتجاء إلى القضاء العادي، في بطء في إجراءات الدعوى، وإطالة أمد التقاضي، وعلانية جلسات القضاء.

والبحث في مسؤولية المحكم المدنية لن تتوقف فقط في مواجهة أطراف التحكيم من حيث انقضاء تعاقده بإرادته مع أطراف التحكيم، أو انقضائها لأسباب تخرج عن إرادته، أو تلك المتعلقة بإنهاء العقد بطريق العزل, وتشمل أيضاً مسؤولية المحكم عن اتباع الإجراءات اللازمة لحسم النزاع وإصدار قرار التحكيم في مدة مناسبة, كما تترتب مسؤوليته التقصيرية إذا قصر في حسم النزاع وحدث ضرر لأحد أطرافه, علاوة عن مسؤوليته العقدية التي تترتب فيما إذا خالف وثيقة التحكيم الموقعة بينه وبين طرفي النزاع.

وقد حاولت الدراسة عرض الآراء القانونية فيما يتعلق بمسؤولية المحكم, وبيان موقف التشريعات المقارنة والتشريع العراقي, وتحليل ومناقشة الآراء القانونية والتشريعات المتعلقة في هذا الصدد, وذلك في فصلين, تضمن الفصل الأول مبحثين تعرضت في المبحث الأول للطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للمحكم, وأنواعها والمتمثلة بالمسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية, وما تكييف العلاقة القانونية فيما بين المحكم وأطراف النزاع.

أما المبحث الثاني فتناولت فيه إجراءات تعيين المحكم والشروط الواجب توافرها فيه, وميزت بين شخصية المحكم وغيره ممن لهم دور في حسم النزاعات مثل القاضي والخبير والوسيط, وبينت مدى الحصانة التي يتمتع بها المحكم.

وفي الفصل الثاني أوضحت صلاحيات المحكم الإجرائية ومدى مسؤوليته عنها والجزاءات المدنية المترتبة على الإخلال بهذه الإجراءات, وأخيراً تطرقت لإجراءات إصدار الحكم التحكيمي وطرائق الطعن به, ومن ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للمحكم	8
المبحث الأول: أنواع المسؤولية المترتبة على المحكم	10
المطلب الأول: المسؤولية العقدية	11
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للتحكيم	12
الفرع الثاني: التكييف القانوني للعلاقة العقدية بين المحكم وأطراف النزاع	28
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية	31
الفرع الأول: أركان المسؤولية التقصيرية	31
الفرع الثاني: الحالات التي يعد بها المحكم مسؤولاً	36
المبحث الثاني: إجراءات تعيين المحكم وحصناته	42
المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في المحكم	42
الفرع الأول: تمييز المحكم عمن لهم دور في حسم النزاع	43
الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في المحكم	54
المطلب الثاني: تعيين المحكم والحصانة التي يتمتع بها	64
الفرع الأول: الجهة التي تعين المحكم	65
الفرع الثاني: الحصانة التي يتمتع بها المحكم	75
الفصل الثاني: الحالات التي ترتب مسؤولية المحكم المدنية	81
المبحث الأول: مسؤولية المحكم عن إجراءات المرافعة	82

المطلب الأول: صلاحيات المحكم الإجرائية	82
الفرع الأول: إجراءات المرافعة أمام المحكم	83
الفرع الثاني: إجراءات تقديم العرائض والتدابير المؤقتة	87
المطلب الثاني: الجزاءات المدنية في حال الإخلال بالإجراءات	93
الفرع الأول: الجزاءات المتعلقة بشخص المحكم	94
الفرع الثاني: الجزاءات المتعلقة بالحكم الصادر	105
المبحث الثاني: مسؤولية المحكم عن الحكم التحكيمي الصادر	108
المطلب الأول: الحالات التي ترتب مسؤولية المحكم عن الحكم التحكيمي	110
الفرع الأول: إجراءات إصدار حكم التحكيم	111
الفرع الثاني: إجراءات التحقق من صحة القرار التحكيمي	114
المطلب الثاني: طرق الطعن بقرارات المحكمين	119
الفرع الأول: حالات الطعن بقرار المحكم	119
الفرع الثاني: الطرق القانونية للطعن بقرار المحكم	128
الخاتمة	133
المصادر	139